مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الرابع ـ المجلد الثالث
إبريل 2019م
ISSN: 2522-3372

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

رؤية 2030 الخريجين السعوديين وتحديات إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة
دراسة حالة: جامعات سعودية مختارة

فراس عزت عقله الكساسبه
قسم العلوم الإدارية || كلية المجتمع || جامعة تبوك || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة بالنسبة لخريجي الجامعات السعودية، حيث تناولت هذه الدراسة التحديات كمتغير مستقل ينبثق عنه عدة أبعاد وهي (التمويل، القدرات الفنية والمهارات، الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة) وأثرها على إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة في المملكة العربية السعودية كمتغير تابع. كما تم تصميم الاستبانات كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وتم تحليلها واختبارها من خلال برنامج SPSS، ومن خلال الدراسة الميدانية على عينة من خريجي الجامعات السعودية، حيث تم تحليل 416 استبانة، ومن خلال التحليل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها – المبالغ المقدمة من قبل مؤسسات التمويل غير كافية لتمويل المشروعات الصغيرة، فضلا عن قيام هذه المؤسسات الممولة بالتشدد في طلب الضمانات، وارتفاع معدلات فائدة القروض. ونتج عن الدراسة أيضاً صعوبة الإجراءات الإدارية المتبعة عند إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة، بالإضافة إلى عدم توفر القدرات الفنية والمهارات اللازمة لخريجي الجامعات السعودية مما يقلل من قدرتهم على إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة. بناءً على نتائج الدراسة فقد أوصى الباحث بضرورة توفير مبلغ تمويل كافٍ لإنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة بفائدة قليلة وضمانات مناسبة. وتفعيل الدور الحكومي في ضمان قروض المشروعات الصغيرة من قبل مؤسسات متخصصة، كما اوصت الدراسة بضرورة قيام المؤسسات الحكومية بتسهيل الإجراءات المتبعة بإنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة، وإعداد خريجي الجامعات السعودية من خلال التدريب وتطوير المناهج الدراسية لتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، المشروعات الصغيرة في ريادة الأعمال، الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة، ضمان قروض المشروعات الصغيرة، الإجراءات المتبعة.

1. المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة ذات أهمية بالغة نظراً لتأثيرها في زيادة النمو وتحقيق التنمية، لذلك أخذت اهتماماً كبيراً في المملكة العربية السعودية نظراً للمكانة التي تأمل أن تصل اليها كأداة للحصول على الإيرادات خارج نطاق العائدات النفطية.

لقد أحدث التقدم التكنلوجي تغيراً جديداً في التنظيمات الصناعية، مما أدى إلى أدوار متقدمة في الريادة والابتكار في مجال المشروعات الصغيرة، حيث تم تذليل بعض العقبات أمام المشروعات الصناعية الصغيرة مثل توفير رأس المال، ومستلزمات التصنيع، والتسويق، والبحث والتطوير. كما شكلت بعض المشروعات الصغيرة اتحادات استطاعت من خلالها منافسة الشركات الكبيرة.

أثبتت الكثير من التجارب في التنمية الاقتصادية نجاح المشروعات الصغيرة في التوسع الإنتاجي، والزيادة في الصادرات وخلق فرص العمل للمجتمعات الريفية وتحويلها إلى مناطق صناعية مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين مختلف الأقاليم في الدولة (Latha& Murthy, 2009).

من هنا يأتي دور المشروعات الصغيرة التي تنتشر في معظم دول العالم، حيث تشكل ما يقارب 90% من المشاريع، ويعمل بها أكثر من 50% من القوى العاملة، بالتالي تؤدي إلى زيادة فرص العمل وحل مشكلة البطالة (المحروق، ومقابلة 2006).

وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 80% من الوظائف في اليابان، وتساهم المشروعات الصغيرة والرائدة بأكثر من 45% من الناتج العالمي، وأكثر من 64% من الناتج القومي الإجمالي لدول اوروبا، وأكثر من 45% للولايات المتحدة الأمريكية (Latha & Murthy, 2009).

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الكثير من الدول النامية لزيادة الدخل للأفراد والأسر محدودي الدخل من خلال إنشاء المشروعات الصغيرة، وتخفيف الاعتماد على الوظائف الحكومية، إلا أن هنالك الكثير من المشكلات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة، وخاصة الرائدة منها (المبيريك، والشمري، 2006).

من خلال التوجهات العالمية بالإهتمام بالمشروعات الصغيرة، أصبح هناك توجه على المستوى المحلي في المملكة العربية السعودية، من خلال الملتقيات، وورش العمل، والمؤتمرات لمناقشة مشكلات وقضايا شباب الأعمال، حيث قدم القطاع الخاص والحكومي العديد من المبادرات لدعم الشباب في مجال ريادة الأعمال، وتم إنشاء بعض الاستراتيجيات الوطنية لدعم الشباب في مجال ريادة الأعمال.

يستقبل الشباب السعودي وكله تفاؤل وأمل رؤية 2030 وبرنامج 2020 للتحول الوطني، حيث أدرجت المملكة العربية السعودية في برنامج التحول الوطني قرارات مهمة مثل "ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%"، حيث ينظر الجميع في الفترة القادمة إلى بناء منظومة حقيقية لتحفيز دور ريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تعزيز الوعي لدى الشباب عن أهمية ريادة الأعمال، والتوسع في إنشاء وتطوير حاضنات الأعمال بشكل أكبر من الوضع الحالي (منتدى أسبار، 2016).

بالرغم من الجهود الكثيرة المبذولة من قبل عدة جهات في المملكة العربية السعودية لتشجيع الشباب، وخريجي الجامعات، وكليات المجتمع، والكليات التقنية لإنشاء المشروعات الصغيرة الخاصة بهم، ومشاريع ريادة الأعمال لتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية، إلا أنه لا تزال هنالك العديد من التحديات بهذا المجال، نحاول إظهارها في هذه الدراسة وإيجاد الاقتراحات والتوصيات المناسبة.

2. مشكلة الدراسة:

في ضوء عولمة المجتمعات، ووفق المستجدات المحلية والعالمية، والتطلعات والطموحات الكبيرة لدى شباب ريادة الأعمال لبناء المستقبل، تتصدر قضايا شباب ريادة الأعمال القضايا المحورية التي تستدعي توحيد الجهود للتغلب على التحديات التي تواجه الشباب في إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة، وخاصة التحديدات والقضايا الجديدة في بيئة اليوم.

ومن المعروف على المستوى الاقتصادي أن المشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال تؤدي إلى منافع اقتصادية كبيرة، كما أن هذه المشاريع تساهم في حل مشاكل خطيرة تعاني منها الكثير من المجتمعات اقتصادياً، مثل مشكلة البطالة. وهذه المشاريع تخلق مسار حقيقي للعمل الحر، مما يخفف الضغط على الحكومات المطالبة بتوفير الوظائف لكوادر تفتقر إلى الجودة، والكفاءة في الأداء في معظم الأحيان، حيث تسير معظم التوجهات العالمية إلى طريق تحرير الاقتصاد من التراكمات في العمل الحكومي من خلال التوجه للعمل الحر.

وبالرغم من دور المشروعات الصغيرة في خدمة الاقتصاد على المستوى العالمي، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من المنشآت في معظم دول العالم (المحروق، ومقابلة 2006)، إلا أن هذه المشروعات تواجه بعض التحديات مثل عدم توفر التمويل المناسب والكفاءات الإدارية والفنية، ودعم الجهات الرسمية لها.

تتركز مشكلة البحث في التعرف على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة الرائدة، أن كانت مشاكل (مالية أو إدارية أو فنية) في محاولة لإيجاد بعض الحلول التي يمكن أن تساعد على إنشاء هذه المشاريع، وتوفير التمويل اللازم لها، وبذل الجهود لتطويرها، وزيادة انتشارها لأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. فرضيات الدراسة:

1. **الفرضية الأولى:** لا يعتبر التمويل من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية.
2. **الفرضية الثانية:** لا تعتبر الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية.
3. **الفرضية الثالثة:** لا تعتبر القدرات الفنية والمهارات من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية.

4. الهدف من الدراسة:

باعتبار أن المشروعات الصغيرة الشريان الرئيسي للاقتصاد في كافة دول العالم، فإن الباحث يهدف من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم التحديات والمشاكل والصعوبات التي تواجه شباب الأعمال في إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة. ومحاولة تقديم بعض الحلول لهذه التحديات، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة الوصول إلى تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة الرائدة.
2. محاولة التعرف على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة الرائدة في المملكة العربية السعودية.
3. محاولة إيجاد بعض الصيغ التمويلية أو الاستثمارية التي تسهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة الرائدة بما يضمن استمرارها.
4. التعرف على المشاكل والمعوقات بكافة أشكالها، التي تواجه المشروعات الصغيرة الرائدة الممولة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المملكة العربية السعودية.
5. السعي في تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في التخفيف من المشاكل والمعوقات بكافة أشكالها، التي تواجه المشروعات الصغيرة الرائدة والتي تحد من تطورها وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها.
6. إبراز دور تمويل المشروعات الصغيرة الرائدة المقدمة من الجهات الحكومية وغير الحكومية في توفير فرص العمل داخل المملكة العربية السعودية.
7. التحقق من دور كافة الجهات داخل المملكة في زيادة فرص نجاح المشروعات الصغيرة الرائدة.
8. العمل على تغيير القيم والاتجاهات بالتخلي عن الوظيفة الحكومية والإقبال على المشروعات الصغيرة الرائدة.
9. توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة الرائدة والتحديات التي تواجهها.
10. تقديم الاقتراحات والتوجهات المناسبة لتدعيم وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لخريجين الجامعات السعودية.

5. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية المشروعات الصغيرة لفئة الشباب وخريجي الجامعات السعودية، حيث تكمن أهمية إنشاء المشروعات الصغيرة في عدة جوانب وهي:

الجانب الاقتصادي: تساهم هذه المشاريع بزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتحسين دخل الأفراد والأسر، وايجاد فرص العمل المناسبة، وتخفيض فاتورة الواردات، واستيعاب العمالة التي يتم الاستغناء عنها من قبل الشركات الكبرى أثناء الأزمات.

الجانب الاجتماعي: تساهم المشروعات الصغيرة في حل المشكلات الاجتماعية من خلال تخفيض البطالة وتحويل الخريجين من طالبي عمل إلى خالقي فرص عمل، ومعالجة السلبيات الاجتماعية أن كانت أمنية أو نفسية.

الجانب البيئي: تساهم المشروعات الصغيرة في الحفاظ على البيئة من خلال استخدام جزء كبير منها للمخلفات المعاد تدويرها وبالتالي المحافظة على الموارد القابلة للنضوب.

6. الدراسات السابقة:

1.6. الدراسات العربية:

دراسة: السميرات، يوسف (2009)، بعنوان" المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات المالية والإدارية التي يوجهها أصحاب المشروعات الصغيرة في هذا الإقليم، ونتج عن الدراسة أن عدم توفر رأس المال بسبب نقص الضمانات، بالإضافة إلى نقص الخبرات المالية، والإدارية، والتسويقية، كانت من أهم المشاكل التي تؤدي إلى فشل بعض هذه المشاريع، وأوصى الباحث بالعمل على التدريب والتأهيل المناسب لأصحاب هذه المشاريع.

دراسة: قاسم، أحمد (2009)، بعنوان "المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي" هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى محاولة التوصل لبعض النتائج الحقيقية بعمل مقارنة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والاقتصاد الإسلامي، ونتج عن هذه الدراسة أن من أهم التحديات أمام المشروعات الصغيرة هو حجم الضرائب، مما يؤدي إلى الحد من تطورها ونموها، وعدم التدريب الكافي لكوادر المشروع أن كانت فنية أو إدارية أدى إلى عدم استمراراها وتوقفها، بالإضافة إلى تطوير التشريعات الحالية، وتسهيل الإجراءات المتبعة، والتأكيد على دور المشروعات الصغيرة في تطور البلدان المتقدمة والنامية من خلال القضاء على البطالة والمنافع الاقتصادية.

دراسة: النسور، إياد، (2008)، بعنوان" قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن" هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة التمويل الحكومي للمشروعات الصغيرة في الأردن باستخدام (دالة الإنتاج كوب دوغلاس ومعيار فارل للكفاءة)، واختبر فرضيات البحث باستخدام تطبيق النماذج الاقتصادية القياسية، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى بعض النتائج، من أهمها أن بعض المشروعات الصغيرة الممولة من الحكومة تتسم بكثافة رأس المال، وبعض المشروعات الأخرى تتسم بكثافة عنصر العمل، وأوصى الباحث بدمج مؤسسات التمويل الحكومية في مؤسسة واحدة، وإنشاء هيئة موحدة لتنمية المشروعات الصغيرة.

دراسة: كنجو، عبود (2007)، بعنوان "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة – دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"، تمكن الباحث من خلال هذه الدراسة من إبراز أهم المشكلات والتحديات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والتي تعيق نموها وتطورها، وتوصل الباحث إلى أن أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة كانت النقص في التمويل وضعف الإدارة ونقص الخبرة، وأوصى الباحث بضرورة توفير صيغ تمويلية جديدة لدعم هذه المشاريع بشكل غير تقليدي.

دراسة دوابه، أشرف (2006) بعنوان" إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" هدفت الدراسة إلى إظهار واقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية والتحديات التمويلية التي تواجهها والطرق المناسبة لمعالجتها بالاعتماد على الأساليب الاسلامية في التمويل. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها،

ضرورة تطبيق الأساليب الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، وضرورة تفعيل دور الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة، وضرورة توفير بيئة تنظيمية مناسبة لذلك، مع تعزيز تشارك الجهود بين الدول العربية في هذا المجال.

دراسة: الوادي، محمود، (2005)، بعنوان "المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع الإشارة لدورها في التنمية في الأردن" فقد أوصى الباحث بضرورة أن نميز بين المشروعات الصغيرة المستقرة والنامية، والتعرف على مدى ضعف القدرات الإدارية، بالإضافة إلى القدرات المحدودة لتمويل المشروعات الصغيرة، وأن أبرز التحديات التي تواجه هذه المشروعات هو نقص المهارات والقدرات الإدارية والفنية، وأوصى بالعمل على تطوير هذه المهارات ودور الحكومة في تذليل العقبات والتحديات التي تختص بتمويل هذه المشروعات.

2.6. الدراسات الأجنبية:

دراسة: Singh, R., Gang, S. & Deshmuck, S. (2010)، بعنوان" تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة" هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لتحليل مناسب للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجتمع الدراسة، المتمثل في كل من الصين، والهند، بعد مرحلة العولمة، وذلك بدراسة وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال السياسات والاستراتيجيات الحكومية في مجتمع الدراسة لتعزيز التنافسية. ونتج عن هذه الدراسة أن الهند والصين عملتا على تشجيع هذه المشاريع، وأوصت الدراسة بضرورة تنمية المهارات الإدارية والمالية لخفض التكاليف، بالإضافة إلى تعزيز التنافسية.

دراسة: Islam, S. (2009)، بعنوان " معوقات بداية ونمو المشروعات الصغيرة في بنغلادش" هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب المعوقات التي تواجه البدء بالمشروعات الصغيرة وتحليل هذه المعوقات، ونتج عن الدراسة أن الأسباب التي تعيق البدء في المشروعات الصغيرة يرجع إلى الخوف من البطالة، ونقص الخبرات السابقة، والعادات والتقاليد، ونقص التعليم العالي، وهناك بعض المعوقات الأخرى من أهمها، النقص في رأس المال، ونقص التدريب والمهارة، وعدم وجود الضمانات الكافية للتمويل، وندرة الأيدي العاملة الماهرة. وأوصى الباحث بتوعية الأفراد بالفرص الاقتصادية المتاحة من قبل الجهات الحكومية، وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة بفوائد متدنية، وتقديم الحوافز المادية للتشجيع، وضمان قروض المشروعات الصغيرة من خلال المؤسسات الحكومية.

دراسة: Wu, Junjie, Song, Jining & Zeng, Ctherine (2008)، بعنوان" دليل تجريبي لتمويل المشروعات الصغيرة في الصين"، سعى الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى العمل على إيجاد دلائل كمية تتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة، والاشارة إلى التحديات التي تواجه هذه المشاريع وخاصة التحديات التمويلية، وتوصل الباحثون إلى أن الخيارات والبدائل التمويلية بالنسبة لهذه المشاريع تختلف باختلاف حجمها، والمرحلة التي تمر بها دورة الأعمال، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن معظم هذه المشاريع يتم تمويلها من خلال القروض البنكية.

دراسةMcQueen, Kevin : (2007)، بعنوان "ممارسة استراتيجيات تطوير المشروعات الصغيرة في تعزيز نجاح المشروعات ذات الدخل المنخفض"، هدفت هذه الدراسة إلى استخدام التخطيط الاستراتيجي في تطوير نجاح المشروعات الصغيرة، ونتج عن هذه الدراسة عدة توصيات منها، عدم وجود الفهم الدقيق للتوجهات الاقتصادية التي تساعد على تحقيق الريادة في التنمية الاقتصادية، وعدم وجود مزايا تنافسية حقيقية بين المشروعات الصغيرة حسب المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى أن العائد المادي غير مرضي بالنسبة لهذه المشروعات، والعمل على خلق الثقة بين المنتج والمستهلك وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التدريب والتأهيل وتحقيق مبدأ المساءلة.

دراسة: Satta, Tadeo (2006)، بعنوان" تقييم أداء ثلاثة برامج تمويلية مقدمة من قبل ثلاثة بنوك (KCB, ACB &CRDB) للمشروعات الصغيرة في تايوان". تمكن الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توجيه الضوء على استخدام خمسة مؤشرات رئيسية لتقييم البرامج الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة، بهدف زيادة فرص المشروعات الصغيرة للحصول على تمويل أفضل. كما نتج عن الدراسة أفضلية برامج KCB عن غيرها من البرامج في المناطق الريفية بشكل خاص، وأوصى بتعميمها لزيادة فرص المشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل، مع ضرورة تطبيقها على مناطق أخرى.

دراسة: Beeton , Greg (2006)، بعنوان "دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المحتضنة في غينيا بيساو"، هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى نجاح المشروعات الصغيرة في دولة غينيا بيساو، بما يحقق النهوض بهذه المشاريع لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار لشعبها، وكان هناك مجموعة من النتائج والتوصيات لهذه الدراسة منها، أن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال المشروعات الصغيرة، وضرورة توفير مراكز تدريب وتأهيل للشباب لإدارة هذه المشاريع، بالإضافة إلى إنشاء هيئات تابعة للجهات التمويلية المانحة للمشروعات الصغيرة، وتصويب مسار هذه المشاريع من خلال المتابعة للتغذية الراجعة.

دراسة: Dickinson, Paul (2000)، بعنوان "التحول في اقتصاديات أوروبا الشرقية: تقييم لدور ومساهمة المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص"، أظهرت هذه الدراسة مساهمة المشروعات الصغيرة بتحقيق النمو في القطاع الخاص بالنسبة لبلد الدراسة دولة بولندا، حيث تمت الإشارة إلى أهمية المشروعات الصغيرة في برامج إعادة الهيكلة وضرورة إظهار دورها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الإطار المناسب، والتشريعات المناسبة لعمل هذه المشاريع، وكانت توصيات الباحث تتمحور حول ضرورة توفير المهارات الفنية الكفؤة، وأيضاً المهارات الإدارية المناسبة القادرة على تحمل المخاطر، وأوصت بتوفر مناخ اقتصادي مناسب في بلد الدراسة مقارنة مع دول شرق أوروبا، كما يؤكد الباحث على ضرورة تشجيع الحكومة لإنشاء ورعاية المشروعات الصغيرة.

7. الإطار النظري للدراسة:

1.7. مفهوم المشروعات الصغيرة:

تتفق جميع دول العالم المتقدمة والنامية بأن هناك أهمية كبيرة للمشروعات الصغيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين المشروعات الصغيرة في الدول النامية ونظيرتها في الدول المتقدمة من حيث القدرة على الإنتاج، وحجم رأس المال، وقدرات العمالة المستخدمة في هذه المشاريع. فإن سقف المشروعات الصغيرة في البلدان المتقدمة من رأس المال يتراوح بين20 مليون دولار وأكثر، أما رأسمال المشروعات الصغيرة في البلدان النامية يتراوح بين20 ألف دولار ومائة ألف دولار لكل مشروع تقريباً، وربما يقل عن ذلك بكثير في بعض المشاريع. (المحروق، حسن والمقابلة، إيهاب، 2006).

هناك صعوبة في تحديد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة، والناشئة، والمتوسطة إقليمياً ودولياً، فهناك مفاهيم نسبية تختلف بين الدول والقطاعات المختلفة حتى داخل الدولة نفسها. ويتم تعريف المشروعات الصغيرة، والناشئة، والمتوسطة بالاعتماد على عدة معايير منها حجم رأس المال، عدد العمال، أو من خلال المعيارين معاً، كما أضافت بعض الدراسات معيار التكنولوجيا التي تستخدمها تلك المشاريع، ومعيار حجم المبيعات، والمعيار القانوني للتعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى معايير أخرى. وعلى سبيل المثال فإن البنك الدولي يستخدم معيار عدد العمال لتعريف المنشآت الناشئة، والصغيرة، والمتوسطة، حيث يعتبر هذا المعيار معياراً مبدئياً، وتصنف

المنشأة إلى منشأة صغيرة إذا كان عدد الموظفين أقل من 50 موظفاً. أما في ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا فيتم تصنيف المنشأة إلى صغيرة أو متوسطة إذا كان عدد العاملين 500 عامل تقريباً، أما في السويد، وكندا، واستراليا، والدنمارك تتراوح المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 50 إلى 200 عاملاً. أما الصين فإن المنشأة التي يكون عدد موظفيها من 1 إلى 3000 موظف ومجموع الأصول فيها يتراوح بين 20 إلى 200000 ريال حسب نوع القطاع، تصنف هذه المنشآت إلى منشآت صغيرة ومتوسطة.(منتدى أسبار 2016).

تثير المشروعات الصغيرة جدلا كبيرا من حيث تعريفها بين المهتمين، والسبب في ذلك أن المصطلح يتضمن عددا من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحت مسمى المشروعات الصغيرة مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في خصائصها، فالمشروع الذي يصنف صغيراً في الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يكون صغيراً في دولة نامية، والمشروع الصناعي الذي يعتبر صغيراً في مجال صناعة الصلب لا يعتبر كذلك في صناعة المنسوجات وغيرها، فهناك عدة اعتبارات تحكم الأمر بشكل نسبي (المبيريك، والشمري، 2006).

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة على أنها أي مشروع يقوم بإدارته مالك واحد يتحمل المسؤولية الكاملة في هذا المشروع، وعدد العاملين في هذا المشروع يتراوح بين 10 إلى 50 عاملاً. حيث تختلف المعايير المعتمدة لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفق إمكانيات وقدرات تلك الدول، بالإضافة إلى مراحل النمو التي وصلت اليها وظروفها الاقتصادية. وصنفت الهيئة الأوروبية المشروعات الصغيرة حسب عدد العاملين، فاعتبرت المشروع الذي يعمل به 10 عاملين ليس أكثر بشكل دائم، بالمشروع الصغير (Kelliher. & Rein, 2009).

أما بعض التصنيفات الأخرى اعتبرت المنشآت التي توظف بين 10- 99 عامل بالمنشآت الصغيرة، أما المنشآت التي يعمل بها من 100- 499 عامل بالمنشآت المتوسطة.(Alattar, Kouly & Innes, 2009).

أما المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية تم تعريفها بأنها "أي نشاط ربحي يقل عدد العاملين فيه عن 25 عاملاً ولا يتجاوز حجم مبيعاته السنوية 15 مليون ريال، أو لا يزيد إجمالي ميزانيته عن 10 ملايين ريال". حسب تعريف صندوق التنمية الصناعية السعودي للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. حيث توضح الدراسات التي قامت بها اللجان المكلفة من الغرف التجارية بأن معظم المنشآت في السوق السعودي هي منشآت صغيرة وصغيرة جداً في بعض الأحيان، حيث تجاوز عدد المنشآت 1.5 مليون منشأة، وعدد العمالة في هذه المنشآت لا يتجاوز 9 عمال في كل منشأة، وهناك ما يزيد عن 230 ألف منشأة لا يتجاوز عدد العمال فيها 50 عاملاً لكل منشأة. (منتدى أسبار 2016).

2.7. أهمية المشروعات الصغيرة:

تعتبر المشاريع الصغيرة الركيزة الأساسية في الدول النامية بشكل خاص للحد من مشكلة البطالة في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة، باعتبار أن الشركات الصناعية الكبرى يتم انشاؤها في المناطق المتحضرة والمدن الكبيرة مما يؤدي إلى فشلها في معالجة مشكلة البطالة.

لقد نجحت دول شرق آسيا بإدراك أهمية المشروعات الصغيرة واتخذتها أساساً لتحقيق الأهدف التنموية لتلك الدول، حيث أشارت نتائج بعض الإحصائيات أن هذه المشروعات توفر أكثر من 55% من فرص العمل الإجمالية، حيث تمنح كوريا الجنوبية حوافز اقتصادية وإعفاءات ضريبية لتشجيع المشروعات الصغيرة وخاصة الصناعية منها ودعمها لاستخدام التكنولوجيا الحديثة.

تعتبر المشروعات الصغيرة أساس النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم، حيث بدأت المشروعات الصغيرة قبل التطور في الوصول إلى المشروعات المتوسطة والكبيرة، وهي السبيل الأمثل للنجاة من معظم الأزمات الاقتصادية، كما انها مصدر رئيسي لتلبية حاجة السوق من السلع والخدمات، وتكمن أهمية هذه المشروعات غالباً من خلال نجاحها في التطور لتصبح شركات مستقلة أن كانت تتبع لشركات أخرى، وهذا بالتركيز على تدريب كوادرها لاستخدام التكنولوجيا المتطورة بمساعدة الدعم الحكومي (المحروق، حسن والمقابلة، ايهاب، 2006).

تعتمد المشروعات الصغيرة في معظم الأحيان على مستلزمات الانتاج المحلية أكثر من الأجنبية، مما يعمل على تحقيق التنمية الصناعية من خلال معالجة الاختلال في الهيكل الصناعي في الدول النامية بشكل خاص. كما تتصف المشروعات الصغيرة بالتعددية مقارنة بالمشاريع الكبيرة، مما يساهم في دعم الناتج القومي، والتنوع في أنشطتها الصناعية والإنتاجية ومصدر مهم للإبداع والأفكار الجديدة (المبيريك، والشمري، 2006).

3.7. خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة:

وتظهر أهمية المشروعات الصغيرة من خلال استغلالها لإمكانيات، ومهارات، وخبرات الأفراد حيث تعتبر من أهم روافد العملية التنموية، وتتمتع المشروعات الصغيرة بخصائص معينة تميزها عن غيرها من المنشآت، وهي كما يلي:

- **مالك المنشأة هو من يديرها**: وهذا يعود للملكية الفردية لهذه المشاريع بسبب قلة المبالغ المالية المستثمرة فيها كرأس المال، فإن معظم هذه المشروعات يكون المدير هو نفسه مالك المشروع، أي القرار بيد مالك المشروع ويمكنه استقطاب الأيدي العاملة، وإرضاء العديد من الزبائن.
- **سهولة إنشاء هذه المؤسسات**: وهذا لانخفاض تمويل هذه المنشآت مقارنة بالمنشآت الكبيرة، وهذه الخاصية شجعت صغار المستثمرين إلى إقامة مثل هذه المنشآت، ويمكن أن تكون مؤسسة فردية أو شركة تضامن، كما أن الإجراءات الإدارية لتأسيس هذه المنشآت تتسم بالسهولة مقارنة بالمنشآت الكبيرة.
- **الاعتماد على الموارد المحلية الأولية**: مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل.
- **تعتبر من المصادر الجيدة للادخارات الخاصة والاستثمارات الصغيرة**: وهذا يساهم في تعبئة رؤوس الأموال وتنميتها.
- **المرونة وتحقيق العدالة في التنمية الاقتصادية**: من خلال قدرة هذه المنشآت على الانتشار، وقدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة في جميع المناطق الجغرافية.
- **تعتبر من الصناعات المكملة**: حيث تقوم بتغذية الصناعات الكبيرة بمشاركتها بمدخلات الانتاج.
- **خلق فرص عمل جديدة**: فالمشروعات الصغيرة قادرة على تخفيض البطالة، وتوفير فرص عمل جديدة لعدم احتياجها للمهارات الفنية العالية التي تحتاجها المشاريع الكبيرة.
- **خلق روح المبادرة الفردية والجماعية**: بتطوير أنشطة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل، أو تم التخلي عنها مثل الصناعات التقليدية.
- **الكفاءة الاقتصادية**: من خلال قدرة المنشآت الصغيرة على تقديم خدمات مميزة للزبائن، بالإضافة إلى توصيل منتجاتها للمستهلك النهائي بشكل أفضل من المنشآت الكبيرة المنافسة لها (المحروق، حسن والمقابلة، ايهاب، 2006).

4.7. مفهوم ريادة الأعمال (Entrepreneurship):

لقد تم استخدام مصطلح ريادة الأعمال منذ (200) عام تقريباً، حيث اكتنفه الغموض في معظم الأحيان، فإن المبادر أو الريادي يأخذ مكانه بين الزبائن أو المنتجين، وفي نفس الوقت يتحمل المخاطرة للوصول إلى طريق النجاح. فالريادة تعني قيام الريادي بأنشطة مبتكرة، وفريدة تلبي احتياجات قطاع الأعمال واحتياجات الزبائن من خلال الحصول على الفرص واستغلالها بشكل استباقي، وتحمل نتائج المخاطرة المدروسة مسبقاً لتحقيق الأرباح. الريادة هي الطريق الحقيقي الذي يؤدي إلى الإبداع، وتعزيز الإنتاجية، ونجاح العمل، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي (Hitt et al., 2008).

الريادي (Entrepreneur): يعرفه (Daniel, 2004) بأنه الشخص الذي ينظم ويدير الأعمال، ويتحمل المخاطرة لتحقيق النجاح، وتكون لديه مقدرة عالية على العمل والانجاز، وأنه إنسان غير تقليدي ينجز الأعمال بطريقة مبتكرة ومميزة، ولديه قدرة عالية على فهم المحيط الذي يعمل به، ولديه مقدرة على التعامل مع الآخرين بإيجابية، ويستثمر أفضل قدرات الآخرين لتحقيق ريادية الشركة (Corporate entrepreneurship).

المنظمات الريادية (Entrepreneurial Organizations) هي الكيانات التي تساهم في زيادة الدخل القومي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تنمية الأسواق، وخلق الابتكارات، وتوفير فرص العمل، ودمج التكنولوجيا المتطورة في قطاع الإنتاج لتحسين الخدمات وجودة السلع محليا ودولياً. أما الفرص الريادية (Entrepreneurial Opportunities) فهي الظروف المحيطة، التي تساعد المنتج أو الخدمة الجديدة على تلبية حاجة السوق، حيث يتواجد في العادة في بيئة (متغيرة) غير مستقرة (Histrich et al., 2005: 2).

5.7. خصائص منظمات الأعمال الريادية:

هناك عدة خصائص للتوجه الريادي للمنشآت، يشمل (المخاطرة، وعدم الاتساق، والإبداع، وطريقة مميزة للتنظيم، وتعزيز التنافسية الهجومية). وتعتبر ريادة الأعمال أداة مهمة لتجديد قيمة المنظمات وإعادة الحياة لها، بالتالي هي أداة لتطوير الأعمال، وتطوير المنتجات، وزيادة الربحية، والجرأة على المغامرة. وبالاعتماد على الموارد الملموسة وغير الملموسة، يمكن الحصول على المزايا الريادية للمنظمة، مثل (الإبداع، والمغامرة، والتجديد). تحث الموارد غير الملموسة المنظمات للوصول إلى للإبداع والريادة وتطوير القدرات لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية والاستفادة من الفرص المتوفرة في البيئة التنافسية، حيث أشار معظم الباحثين إلى أن الريادة تمثل الاستباقية، والمخاطرة، والإبداع (Lau et al., 2010).

ويمكن إدراج بعض الخصائص الأخرى للمنظمات الريادية مثل:

الرؤية والمناخ التنظيمي: فالمنظمة المبدعة يجب أن يكون لديها رؤية واضحة والدعم اللازم لبقائها، ويجب أن يكون للريادي رؤية مستقبلية للأمد البعيد، بالإضافة إلى تحمل العاملين للمسؤولية في المنظمة ومشاركتهم في تحقيق النمو.

التوجه نحو السوق: لقيادة الابداع يجب معرفة السوق بشكل جيد، للتوصل لانتعاش المنظمة ودعمها بأفكار ومغامرات جديدة يجب فهم حاجات الزبائن بشكل واضح، فالمنشآت الصغيرة يكون توجهها إلى السوق بقوة ويكون لديها رافعة تشغيل، لأن المنظمات الصغيرة يكون لديها توجه قوي نحو السوق ويمكن أن تكون ذات رافعة تشغيل مميزة في الهيكل التنظيمي (المرن، والمتكيف، والمنبسط).

منظمة صغيرة وذات هيكل منبسط: أحياناً يسيطر الأفراد والجماعات الصغيرة على المنظمات الريادية، حيث تحتفظ المنشآت الصغيرة بفرق العمل الصغيرة والتنظيمات المنبسطة، لذلك تقوم المنشآت الصغيرة ببعض

أعمال المغامرة، بسبب الصعوبة في تركيز افراد المنشأة على عدة أهداف، وهناك العديد من المنشآت الكبيرة تحاول خلق مشاريع صغيرة متعددة تندرج تحت المنظمة الأم (علي حسين، ميسون، 2013).

من هنا نستطيع توضيح دور المشروعات الصغيرة، وخاصة الرائدة منها في دعم الاقتصاد الوطني، حيث توفر المشروعات الصغيرة منافسة حقيقية للشركات الكبيرة للحد من سيطرتها على بعض القطاعات واحتكارها، بالإضافة إلى توفير الوظائف الجديدة وتوفير البيئة الملائمة في العمل للتقارب بين العاملين وأصحاب العمل، كما أن هذه المشاريع تساعد على تحقيق التنمية للمجتمعات، من خلال التطوير، وتحقيق النمو، وتخفيض البطالة، وتعتبر أيضاً مجالاً خصباً للأفكار الجديدة والإبداع (Lau et al., 2010).

6.7. التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

تعترض المشروعات الصغيرة الكثير من التحديات التي تمنعها من تحقيق أهدفها الاجتماعية، والاقتصادية، والتنموية، وتختلف هذه التحديات من مشروع إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى.

حداثة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في الدول العربية من أهم الصعوبات التي تواجهها، بالإضافة إلى عدم توفر رأس المال اللازم لإنشائها، وعدم توفر قنوات توزيع مناسبة لهذه المشروعات.

كما أن الارتفاع في تكاليف التمويل مقارنة بمعدل العائد يجعل المشروع يحقق خسارة في بض الأحيان مما يؤدي إلى توقف بعض هذه المشاريع، في بعض الدول تدفع المنشآت الصغيرة كلف تمويل أكبر من الكلف التي تدفعها المنشآت الكبيرة لأسباب عدة منها عدم توفر الضمانات الكافية، وارتفاع نسبة المخاطرة.

كما تعاني بعض المنشآت الصغيرة من صعوبة التسويق، وعدم قدرتها على منافسة المنتج الأجنبي لعدم توفر الحوافز للمنتج المحلي لدعم قدرته على المنافسة، وعدم وضع القوانين المناسبة لحماية المنتجات المحلية.

ويؤدي التضخم إلى ارتفاع أجور العمال وأسعار المواد الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل لهذه المنشآت، وبالتالي ترتفع أسعار منتجاتها مما يضعف قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الضرائب المفروضة على هذه المشروعات مما يحد من تطورها.

أما بالنسبة للوطن العربي في الآونة الأخيرة اتجه إلى المشروعات الصغيرة سريعة الربح كالعقارات، والمبادلات التجارية، دون الاهتمام بما توفره هذه المشاريع من فرص عمل، بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات وإجراءات وسياسات من قبل الحكومة تكون محددة وواضحة لتنظيم هذا القطاع، وعدم وجود خطط استراتيجية تضمن نمو المشروعات الصغيرة وقدرتها على الاستمرار والنمو، واعتماد هذه المشاريع في معظم الأحيان على المهارات التقليدية، وانخفاض استخدامها للتكنلوجيا المتطورة في أعمالها.

فضلاً عن التحديات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة لافتقارها للخطط والأساليب الحديثة في التسويق والترويج لمنتجاتها أو خدماتها (القدومي، ثائر، 2010).

7.7. قطاع المنشآت الصغيرة في السوق السعودي:

يتوفر في المملكة العربية السعودية أكثر من 16 جهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويوجد عدد من حاضنات الأعمال يصل إلى 26 حاضنة يهدف إلى رعاية المنشآت الصغيرة الناشئة، ويحتوي السوق السعودي على أكثر من 2.5 مليون منشأة صغيرة ومتوسطة، حيث يبلغ رأس المال المستثمر في المشروعات الصغيرة حوالي 50 ألف ريال لكل مشروع وهذا المبلغ ضئيل جداً.

لقد توصل الباحثين المشاركين في منتدى أسبار (2016) إلى عدة تحديات تواجه المنشآت الصغيرة في السعودية، هي كما يلي:

1- **التمويل:** يعتبر تمويل المشروعات الصغيرة ضئيل جداً حيث يبلغ 5% من إجمالي التمويل، ويعود ذلك لصعوبة حصول المشروعات الصغيرة على التمويل المناسب بسبب التشدد في طلب الضمانات، ونقص الخيارات التمويلية المتوفرة، مع عدم امتلاك هذه المنشآت للأصول القابلة للرهن للحصول على القروض.
2- **احتكار العمالة الوافدة للفرص الوظيفية:** تمثل العمالة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 51 % من العمالة في القطاع الخاص، ويبلغ عدد المشروعات الصغيرة جداً حوالي 1.55 مليون مشروع، أما عدد المشروعات الصغيرة حوالي 230 ألف، إلا أن هذه المشروعات لا تضم إلا عدد قليل جداً من السعوديين، وامتناع أصحاب هذه المشروعات عن العمل بها حيث يعملون بوظائف أخرى.
3- **تزايد تكلفة الاستثمار وارتفاع المخاطر:** استمرار خروج المشروعات الصغيرة من السوق السعودي بسبب الإفلاس، ومحدودية الدعم، والتمويل لهذا القطاع الذي يساهم بما يقارب 20% من الناتج المحلي للملكة العربية السعودية. وتوضح بعض الدراسات الرسمية خروج ما يقارب 50 % من المشروعات الصغيرة من السوق السعودي في أول أربعة أعوام بعد إنشائها، لأسباب تتعلق بالتمويل، والصعوبات المالية التي تواجه هذه المنشآت، وعدم قدرة هذه المشروعات على استقطاب الكفاءات الأجنبية أو حتى الوطنية بسبب تدني مستوى الأجور، إضافة إلى مواجهة بعض الصعوبات التنظيمية مع القوانين والإجراءات الحكومية.
4- **غياب منظومة التكامل الاقتصادي الشاملة:** أي غياب الدور الحكومي من خلال الغرف التجارية لتنسيق قطاع المشروعات، مع حاجة المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية الصناعية وتنمية التنافس بين الشركات الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة، لمنع الاحتكار وخلق بيئة مناسبة لريادة الأعمال.(**منتدى أسبار، 2016**).

تشهد المملكة العربية السعودية تطورات كبيرة تتمثل في الرؤية السعودية 2030، وبرنامج التحول الوطني 2020، الذي حددت المملكة بعض انجازاته المتوقعة بما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تنص على "ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%"، فالشباب اليوم لديهم الفرصة الحقيقية لتكريس دور ريادة الأعمال من خلال الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة الرائدة، وزيادة الاهتمام بحاضنات الأعمال لتكون على نطاق واسع بشكل أكبر من الوضع الحالي، حيث خصصت الحكومة عدة مليارات من خلال صناديق الاستثمار لدعم المنشآت الصغيرة للاستثمار في الصناديق التي تدعم وتحفز المنشآت الصغيرة ذات الملكية الخاصة وفق الأسس التجارية.

أيضا موافقة مجلس الوزراء على اتخاذ بعض الإجراءات المحفزة للمشروعات الصغيرة، من خلال

إنشاء جمعيات مهنية تُعنى برفع مستوى الاحترافية في الملكيات الخاصة وقطاع رأس المال الجريء، بالإضافة إلى وضع التنظيمات واللوائح الخاصة بهذه الجمعيات، واتخاذ خطوات متقدمة بتطوير هذا القطاع واستقطاب صناديق أخرى من خلال هيئة السوق المالية.

كما زاد اهتمام المملكة العربية السعودية بالمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال من خلال موافقة مجلس الوزراء على إنشاء (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة)، وهذه الهيئة تتميز بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، يتم من خلالها تنظيم وتنمية المنشآت الصغيرة باستخدام أفضل الممارسات العالمية لتحقيق درجة عالية من الإنتاجية (**منتدى أسبار، 2016**).

8. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الجامعات في المملكة العربية السعودية، وتم اختيار عينة من 500 خريج من خريجي عدة جامعات مختارة من الجامعات في المملكة العربية السعودية، وتم اختيارهم بشكل مقصود من الخريجين الذين سبق لهم أن تقدموا إلى إنشاء المشروعات الصغيرة في ريادة الأعمال، بمساعدة وحدات متابعة الخريجين في هذه الجامعات خلال زمن إعداد هذه الدراسة عام 2018.

بعد تحديد عينة الدراسة، تم توزيع الاستبانات المعدة لجمع بيانات المستجيبين حول متغيرات الدراسة وعددها 500 استبانة، حيث وزعت على الخريجين لفترة 5 سنوات سابقة حتى عام 2018، وكان عدد المعاد منها 416 استبانة بنسبة 83% من عدد الاستبانات الموزعة كانت جميعها صالحة للتحليل.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات الأولية وتحليلها، من خلال إعداد استبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي تشمل كافة الأسئلة التي تجيب عن متغيرات الدراسة، ثم تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، لتحديد رفض أو قبول الفرضيات باستخدام الدلالة الإحصائية (F-Test).

9. التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية ونوع المشروع، كما في الجدول (1):

جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة ونوع المشروع

البيان	النسبة المئوية
الجنس:	
ذكر	%92
أنثى	%8
الفئة العمرية:	
25 – 20	%68
30 – 26	%21
35 – 31	%7
36 فما فوق	%4
المستوى التعليمي:	
دبلوم	%39
بكالوريوس	%58
ماجستير	%3
دكتوراه	%0
توزيع المشاريع حسب الشكل القانوني:	
فردي	%89
مشاركة مع الآخرين	%11
توزيع المشاريع حسب طبيعة النشاط:	
تجاري	%45
صناعي	%24
خدمي	%31

يوضح الجدول رقم (1) أن نسبة الذكور من عينة الدراسة بلغت 92%، ونسبة الإناث 8%، أما الفئات العمرية فكانت الفئة الأولى التي تقع بين 20- 25 سنة ونسبتها 68% وهي أكبر نسبة، ثم الفئة العمرية الثانية التي تقع بين 26- 30 سنة بنسبة 21%، ثم الفئة العمرية الثالثة التي تقع بين 31- 35 سنة بنسبة 7%، ثم الفئة العمرية 36 سنة فما فوق شكلت ما نسبته 4% وهي أقل نسبة.

أما المستوى التعليمي كانت أكبر نسبة لحملة شهادة البكالوريوس بنسبة 58%، وحملة شهادة الدبلوم بالمرتبة الثانية بنسبة 39%، والنسبة الأقل كانت لحملة درجتي الماجستير والدكتوراه بنسبة 3% و0%.

وجاء توزيع المشاريع حسب الشكل القانوني بنسبة 89% للمشاريع الفردية، ونسبة 11% للمشاريع المشتركة مع الآخرين، وكان توزيع المشاريع حسب طبيعة النشاط بنسبة 45% للقطاع التجاري، وهي النسبة الأكبر، وكان الترتيب الثاني لقطاع الخدمات بنسبة 31%، والنسبة الأقل للقطاع الصناعي بنسبة 24%.

جدول رقم (2) التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة

السؤال	النسبة المئوية
هل واجهت تحديات في إنشاء مشروعك الصغير الريادي؟	
نعم	%78
لا	%22
ما هي تلك التحديات؟	
التمويل	%43
الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة	%36
القدرات الفنية والمهارات	%21

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن نسبة 78% من عينة الدراسة قد واجهوا تحديات في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الرائدة، ونسبة 22% لم يواجهوا تحديات في إنشاء مشاريعهم، أما بالنسبة للسؤال عن هذه التحديات، فكانت نسبة عدم توفر التمويل المناسب 43% وهي النسبة الأكبر، وصعوبة الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة بالمرتبة الثانية بنسبة 36%، أما عدم توفر القدرات الفنية والمهارات كانت النسبة 21% وهي النسبة الأقل حسب رأي عينة الدراسة.

الجدول رقم (3)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات التي تجيب عن المتغير المستقل للفرضية الأولى (التمويل)

رقم السؤال	السؤال	Mean	Std. Dev.
1	تقدم المؤسسات التمويلية فترة سماح كافية لطالبي القروض التمويلية للمشروعات الصغيرة.	3.6498	1.20954
2	يستطيع طالبي القروض التمويلية لإنشاء المشروعات الصغيرة توفير الضمانات المطلوبة بسهولة.	3.5459	1.26475
3	المؤسسات التمويلية تعمل على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة.	3.6522	1.27550

رقم السؤال	السؤال	Mean	Std. Dev.
4	المؤسسات التمويلية لا تتشدد في طلب الضمانات على قروض المشروعات الصغيرة.	3.4324	1.32914
5	الفوائد والارباح التي تفرضها المؤسسات التمويلية على قروض المشروعات الصغيرة مناسبة جداً.	3.5773	1.33950
6	تعتبر فترة السداد لقروض المشروعات الصغيرة مناسبة.	3.5266	1.31042
7	الإجراءات الإدارية عند تقديم طلب القرض سريعة وميسرة.	3.5628	1.32023
8	تتم موافقة الإدارة على طلب قرض التمويل للمشروعات الصغيرة بفترة زمنية قصيرة.	3.5942	1.28299
9	تقدم المؤسسات التمويلية الخدمات الاستشارية المناسبة لطالبي القروض التمويلية للمشروعات الصغيرة.	3.6135	1.25469
10	تقدم المؤسسات الحكومية الدعم والتمويل المناسب للمشروعات الصغيرة.	3.6981	1.21059
	المتوسط العام	3.5853	1.27974

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية.

من خلال الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستخدمة في التحليلات الإحصائية لجميع المستجيبين يوضح الجدول رقم (3) أن الانحراف المعياري، والمتوسط الحسابي، لجميع الإجابات عن أسئلة هذا المتغير كانت متقاربة، مما يدل على عدم وجود اختلاف بين إجابات عينة الدراسة. كما يوضح الجدول رقم (3) أن هناك مواقف سلبية تجاه البيانات المتعلقة بتوفر التمويل المناسب، حيث كان أعلى متوسط حسابي للسؤال رقم (10) الذي ينص على " تقدم المؤسسات الحكومية الدعم والتمويل المناسب للمشروعات الصغيرة " بمتوسط 3.6981، في حين كان أدنى متوسط حسابي للسؤال رقم (4)) الذي ينص على أن " المؤسسات التمويلية لا تتشدد في طلب الضمانات على قروض المشروعات الصغيرة " بمتوسط 3.4324، والمتوسط العام للأسئلة كان 3.5853 حسب التحليل الإحصائي باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (4)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات التي تجيب عن المتغير المستقل للفرضية الثانية (الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة)

رقم السؤال	السؤال	Mean	Std. Dev.
1	تهتم المؤسسات الحكومية بتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة.	3.7874	1.35769
2	تتوفر سياسات اقتصادية حكومية داعمة لإنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة ونجاحها.	3.6039	1.32679
3	تقدم المؤسسات الحكومية التسهيلات اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة.	3.7222	1.26516
4	توفر الحكومة كافة التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم إنشاء وعمل المشروعات الصغيرة.	3.4348	1.40884

رقم السؤال	السؤال	Mean	Std. Dev.
5	تقوم الحكومة بإعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب في السنوات الاولى لتشجيع إنشاء واستمرارية هذه المشروعات.	3.6546	1.29780
6	لا تشترط المؤسسات الحكومية وجود دراسة جدوى اقتصادية حديثة وواضحة للمشروع عند طلب الإنشاء.	3.6135	1.37969
7	توفر الحكومة معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة وخاصة الريادية منها.	3.8068	1.26849
8	تقدم المؤسسات الحكومية الاستشارات والنصائح اللازمة لطالبي إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة.	3.6087	1.34633
9	الإجراءات المطلوبة لإنشاء المشروعات الصغيرة ميسرة وسريعة.	3.6884	1.22009
10	تتوفر منظمات للبحث والتطوير تختص بالمشروعات الصغيرة في ريادة الأعمال.	3.6184	1.36339
	المتوسط العام	3.6539	1.28256

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (4) أن الانحراف المعياري، والمتوسط الحسابي، لمعظم الإجابات عن أسئلة هذا المتغير كانت متقاربة، مما يدل على عدم وجود اختلافات كبيرة بين إجابات عينة الدراسة. كما يوضح الجدول رقم (4) أن هناك مواقف سلبية تجاه البيانات التي تم جمعها عن متغير (الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة)، حيث كان أعلى متوسط حسابي للسؤال رقم (7) الذي ينص على " توفر الحكومة معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة وخاصة الريادية منها " بمتوسط 3.8068، في حين كان أدنى متوسط حسابي للسؤال رقم (4)) الذي ينص على " توفر الحكومة كافة التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم إنشاء وعمل المشروعات الصغيرة " بمتوسط 3.4348، والمتوسط العام للأسئلة كان 3.6539 حسب التحليل الإحصائي باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (5)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات التي تجيب عن المتغير المستقل للفرضية الثالثة (القدرات الفنية والمهارات)

رقم السؤال	السؤال	Mean	Std. Dev.
1	لديك المعرفة الكافية عن المشروعات الصغيرة الرائدة.	3.6087	1.30431
2	تمتلك القدرة الفنية الكافية لإدارة المشروعات الريادية الصغيرة.	3.5266	1.45573
3	تمتلك المهارات السلوكية والإدارية الكافية لإدارة المشروعات الريادية الصغيرة.	3.6184	1.14103
4	تم عمل دراسة كافية لمشروعك الريادي، لتحقق الفائدة لك وتلبي حاجات السوق.	3.5362	1.28970
5	تتوفر لديك السمات القيادية مما يساعد على إنشاء مشروعك واستمراره.	3.7101	1.40840

رقم السؤال	السؤال	Mean	Std. Dev.
6	تتوفر لديك القدرات التسويقية للمنتاجات مما يساعد على إنشاء مشروعك ونجاحه.	3.7126	1.22405
7	تتوفر لديك المهارة على إدارة الوقت بكفاءة.	3.7536	1.30084
8	يتوفر التدريب المهني للعاملين في المشروع.	3.6787	1.27204
9	تتوفر مهارات اتصال مميزة لدى اصحاب المشروع.	3.7029	1.33898
10	تتوفر القدرة على العمل بروح الفريق لدى العاملين.	3.8309	1.16462
	المتوسط العام	3.6679	1.24619

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (5) أن الانحراف المعياري، والمتوسط الحسابي، لمعظم الإجابات عن أسئلة هذا المتغير كانت متقاربة أيضاً، مما يدل على عدم وجود اختلافات كبيرة بين إجابات عينة الدراسة. كما يوضح الجدول رقم (5) أن هناك مواقف سلبية تجاه البيانات التي تم جمعها عن متغير القدرات الفنية والمهارات، حيث كان أعلى متوسط حسابي للسؤال رقم (10) الذي ينص على" تتوفر القدرة على العمل بروح الفريق لدى العاملين" بمتوسط 3.8309، في حين كان أدنى متوسط حسابي للسؤال رقم (2)) الذي ينص على " تمتلك القدرة الفنية الكافية لإدارة المشروعات الريادية الصغيرة" بمتوسط 3.5266، والمتوسط العام للأسئلة كان 3.6679 حسب التحليل الإحصائي باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

1.9. اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية العدمية الأولى:

$H_0$1: لا يعتبر التمويل من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية.

الجدول رقم (6) جدول تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفرضية الأولى

Variable	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
التمويل	652.771	416	23.651	321.552	.000

يوضح الجدول رقم (6)، أن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq$ 0.05)، مما يدل على رفض الفرضية العدمية الأولى التي تنص على " لا يعتبر التمويل من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على" يعتبر التمويل من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية".

الفرضية العدمية الثانية:

$H_0$2: لا تعتبر الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية.

الجدول رقم (7) جدول تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفرضية الثانية

Variable	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة	682.425	416	24.332	364.714	.000

يوضح الجدول رقم (7)، أن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤ 0.05)، مما يدل على رفض الفرضية العدمية الثانية التي تنص على "لا تعتبر الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على"تعتبر الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية".

الفرضية العدمية الثالثة:

H_03: لا تعتبر القدرات الفنية والمهارات من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية.

الجدول رقم (8) جدول تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفرضية الثالثة

Variable	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
القدرات الفنية والمهارات	643.611	416	23.121	377.014	**.000**

يوضح الجدول رقم (8)، أن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (α≤ 0.05)، مما يدل على رفض الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على "لا تعتبر القدرات الفنية والمهارات من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "تعتبر القدرات الفنية والمهارات من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية ".

الجدول رقم (9) ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	القرار	النتيجة
الأولى	رفض الفرضية العدمية (H0)	يعتبر التمويل من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية.
الثانية	رفض الفرضية العدمية (H0)	تعتبر الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية.
الثالثة	رفض الفرضية العدمية (H0)	تعتبر القدرات الفنية والمهارات من التحديات التي تواجه إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة لخريجي الجامعات السعودية.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

10. نتائج الدراسة:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل للنتائج التالية:

1- وجود تناسق بين أفراد عينة الدراسة من حيث تقارب الأعمار والمستوى التعليمي بسبب تحديد عينة الدراسة من خريجي الجامعات السعودية، ووجود فرق كبير بين المستجيبين من حيث الجنس بنسبة 92% للذكور،

و8% للإناث، كما كانت النسبة الأكبر للمشروعات الفردية بنسبة 89%، مقارنة مع إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة مع مشاركة الآخرين بنسبة 11%.

2- كانت نسبت المستجيبين الذين واجهوا تحديات عند إنشاء مشروعاتهم الصغيرة 78%، بينما نسبة المستجيبين الذين لم يواجهوا تحديات بلغت 22%، وكانت التحديات مقسمة إلى 43% بسبب التمويل، ونسبة 36% بسبب الإجراءات الإدارية والقوانين الناظمة، ونسبة 21% للقدرات الفنية والمهارات لدى المستجيبين.

3- معظم المستجيبين كانت لديهم تحديات تمويلية عند إنشاء مشروعاتهم الصغيرة الرائدة، وكان أبرزها عدم وجود ضمانات كافية للقروض التمويلية، مع تشدد الجهات التمويلية في طلب هذه الضمانات، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأرباح على هذه القروض، وعدم وجود فترة سماح كافية للسداد عند بداية الإنشاء، وصعوبة الإجراءات المتبعة في طلب التمويل وقصر فترة السداد.

4- الهيئات الحكومية التي تهتم بتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال، لم تستطع الوصول إلى الشريحة الأكبر من الشباب لإرشادهم، وتذليل العقبات أمامهم من خلال تسهيل إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة، وتوفير الدعم، والتوجيه، والإعفاء، من الضرائب والرسوم لتشجيع الخريجين.

5- معظم المستجيبين ليس لديهم المعرفة الكافية عن المشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال، ولا يمتلكون المهارات (الفنية/ الإدارية/ التسويقية) لإنجاح هذه المشاريع، بالإضافة إلى نقص الخبرة، وعدم تلقي التعليم والتدريب المناسب لإنشاء وقيادة المشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال.

6- النقص في التشريعات والقوانين التي تساعد في تذليل العقبات أمام إنشاء المشروعات الصغيرة، ومشاريع ريادة الأعمال، مما يساهم في تيسير إجراءات الإنشاء والمتابعة، والابتعاد عن البيروقراطية.

جاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع معظم الدراسات السابقة المشار لها سابقاً باختلاف مجتمع وعينة الدراسة، حيث نتج عن هذه الدراسات أن التمويل غير الكافي، والتشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات التمويلية، وإرتفاع الفوائد على القروض، من أهم التحديات لإنشاء واستمرارية المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى نقص الخبرة، والتدريب الكافي، والقدرات الفنية لعينة الدراسة، وصعوبة الإجراءات والأنظمة المتبعة في إنشاء هذه المشروعات تشكل تحديات كبيرة لإنشاء المشروعات الصغيرة.

11. التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. إنشاء بنك معلومات عن المشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال يكون متاحاً من خلال المواقع الإلكترونية.
2. تطوير التشريعات والقوانين التي تختص بإنشاء المشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال بما يواكب المستويات والخبرات العالمية.
3. ضرورة قيام مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، ومشاريع ريادة الأعمال، بتوفير الدعم والتمويل المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. أن تعمل المؤسسات التمويلية على تخفيف الضمانات ونسبة الأرباح على القروض التمويلية لطالبي إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة، ومنحهم فترة سداد مناسبة، وتأخير بداية السداد في المرحلة الأولى لإنشاء المشروع.

5. أن تؤسس الحكومة مؤسسة تختص بضمان القروض التمويلية للمشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال، وعمل الإعلانات اللازمة للتعريف بصناديق الاستثمار، ومؤسسات التمويل المقامة حالياً، للوصول إلى الشباب وخريجي الجامعات السعودية.
6. العمل على تقديم الإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وأسعار المياه، والكهرباء، ورسوم الترخيص، ونسبة الأرباح على القروض التمويلية، لتشجيع الخريجين على إنشاء المشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال.
7. إيجاد إطار إداري فعال يساعد على تسهيل الإجراءات التأسيسية، ويمنع البيروقراطية في إنشاء هذه المشاريع.
8. تقديم الدورات التدريبية والتأهيلية والفعاليات المناسبة، لرفع قدرات ومهارات خريجي الجامعات السعودية، لإدارة المشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال.
9. التعرف على التجارب الدولية في مجال التطور التقني والتكنولوجي من خلال البحوث العلمية، والمراكز البحثية لتشجيع الابتكار والإبداع والتجديد.
10. العمل على تنمية المناطق النائية بإنشاء حاضنات الأعمال خارج حدود المدن الرئيسية، مما يشجع الشباب والخريجين على إنشاء مشاريعهم.
11. زيادة البرامج التوعوية الموجهة للقطاع النسائي لتحفيز وتشجيع المرأة على إنشاء المشروعات الصغيرة ومشاريع ريادة الأعمال.
12. ضرورة إيجاد آليات مناسبة تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة الرائدة على تسديد التزاماتهم المادية، مثل شراء وتسويق منتجاتهم لضمان استمرار هذه المشاريع.
13. القيام بإنشاء المراكز النموذجية لتطبيق نظم الإدارة الحديثة في دعم المشروعات الصغيرة، ومشاريع ريادة الأعمال، وإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتعرف على الفرص الاستثمارية الجديدة في هذا القطاع.

12. الشكر والتقدير:

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير لعمادة البحث العلمي بجامعة تبوك، لما أولته من اهتمام لدعم البحث العلمي، وتقديم الدعم المالي لتمويل هذا البحث تحت الرقم 0047 – 1439 -S.

المراجع العربية:

- دوابه، أشرف، (2006)، " إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، أكتوبر.
- السميرات، بلال، (2009)، " **المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال**"، دراسات، العلوم الأردنية، الجامعة الأردنية، المجلد36، العدد 2، ص396-414.
- عبود، كنجو، (2007)، " **استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة** – دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، 4-5/ يوليو / 2007، عمان، الأردن.
- علي، ميسون، (2013)، " الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول – بحث نظري " **مجلة جامعة بابل**، العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 2.

- قاسم، أحمد (2009)، "**المشروعات الصغيرة في الاقتصادالإسلامي**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة حلوان، مصر.
- القدومي، ثائر، (2010)، " **تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات**"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية– عمان 11931، الأردن.
- منتدى أسبار (2016)، " **التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة والناشئة**" التقرير الشهري رقم 18، سبتمبر، 2016، المملكة العربية السعودية، الرياض، http://multaqaasbar.com/index.php/component/k2/item/106.
- النسور، إياد، (2008)، "قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، المجلد 16، العدد 3، ص. 383-409.
- الوادي، محمود، (2005)، "المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع لإشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن"، **المجلة العربية للإدارة**، مجلد 25، العدد 1، ص. 1-41.

ثانياً/ المراجع الأجنبية:

- Beeton, Greg, (2006) ;A Feasibility Study into the Establishment of a Small Business Incubator in Guinea-Bissau.
- Hisrich, Robert, D. & Peters, Dean A.Shepherd-2005" Entrepreneurship", 4thed., McGraw – Hill, Irwin, Boston.
- Hitt , Charles W.& Jones, G.R.:2008"Strategic Management theory an in Integrated approach ", 8thed., Houghton Mifflin Co.
- Islam, Serazul, (2009), " Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh", Journal of Chinese entrepreneurship, Vo.1, No.3, pp. 227-239.
- Lau, Theresa &Chan, K.F.& Tai, Susan, H.C. &Ng, David , K.C.: 2010"Corporate entrepreneurship of IJVs in China" , Management Research Review, Vol.33, No.1, pp.6-22.
- McQueen, Kevin;(2007);Small Business Development Strategies Practices to Promote Success among Low-Income Entrepreneurs.
- Satta, Tadeo, (2006), " Performance evaluation of three small firms financing schemes in Taiwan", Journal of Accounting & Organizational change", Vol.2, No. 2, pp. 164-180.
- Singh, Rajesh, Gang, Suresh & Deshmuck, S.(2010)" The competitiveness of SMEs in a globalized economy", Management Research Preview, Vol. 33, No. 1, pp.54-65.
- Vlok.Daniel, "An Assessment of the Knowledge Processing Environment in an Organization. A case Study " Master dissertation of Business Administration, Rhodes University, 2004.
- Wu, Junjie, Song, Jining & Zeng, Ctherine, (2008), "An empirical evidnce of small business finance in China", Management Research View, Vol. 31, No.12, pp. 969-975.

The 2030 Vision Saudi Graduates and the Challenges of Establishment Small Enterprises – A Case Study: Selected Saudi Universities

Abstract: This study aimed at identifying the challenges facing the establishment of small pilot projects for Saudi universities' graduates. This study examined the challenges as an independent variable that results in several dimensions (finance, technical capabilities, skills, administrative procedures and regulatory laws) and their effect on the establishment of small pilot projects in Saudi Arabia as a dependent variable.

The researcher used a questionnaire survey to elicit data from the participants in which SPSS program was used to analyze and test the findings of the study. The participants of the study consisted of 416 Saudi graduates. This study concluded a number of findings including the following:

a.The amount of funds provided by MFIs to finance small projects is insufficient in which MFIs tighten their demand for guarantees and high loan interest rates.

b.The difficulty of the administrative procedures used in establishing small pilot projects.

c. The lack of technical capabilities and skills required for Saudi universities' graduates, which reduces their ability to establish small pilot projects.

Based on the findings of the study, the researcher recommended the need to provide sufficient funding for the establishment of small pilot projects with little interest and appropriate guarantees. Also, this study recommended the activation of the government's role in guaranteeing small projects' loans by a specialized institution.

Further, the study recommended the need for launching governmental institutions to facilitate the procedures followed by establishing small pilot projects and preparing Saudi graduates through training and curriculum development to improve their skills and abilities.

Keywords: Small Enterprises, entrepreneurship, administrative procedures and regulatory laws, guaranteeing small projects' loans, the procedures followed.